الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

الصندوق

عدد 114 - أبريل - مايو 2023

اللاجئون والنازحون في عيون الصندوق الكويتي للتنمية

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

نشرة شهرية تصدر في دولة الكويت
عن الصندوق الكويتي للتنمية
تهتم بشؤون التنمية في العالم

رئيس التحرير
وليد شملان البحر

إشراف
طارق المنيس

مدير التحرير
منى العياف

أسرة المجلة
فاطمة العتيبي
محمد المؤمن
عبد العزيز الخرجي
طلال خلفان

تصوير
ناصر الأذينة
فاطمة التركيت
حوراء العريان
عبدالوهاب الفرحان
دلال الصانع

التصميم والاخراج
مريم الخشمان

المقالات والتقارير والآراء المنشورة في هذه النشرة تعبر عن وجهة نظر كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الصندوق، وفي حالة الاقتباس لابد من الإشارة للمصدر

المراسلات: بإسم مدير تحرير النشرة
ص.ب 2921 الصفاة 13030 الكويت

تلفون: 22999600
فاكس: 22999690

البريد الإلكتروني:
MEDIA@KUWAIT-FUND.ORG

المحتويات

الإتفـاقيات	الصندوق الكويتي وقّع 3 مذكرات تفاهم مع عدد من وكالات تنموية اوروبية	4
موضوع العـدد	افتتاح مركز جديد لتسجيل ودعم اللاجئين السوريين في كردستان العراق	6
مقـــابـــلات	مقابلة مع جون نيكولاس ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين في العراق	8
	مقابلة مع نور خرينو مسؤولة قسم التسجيل في مدينة أربيل	10
مشاركات	زيارة وفد الصندوق لمشروع اعادة تخزين وتوزيع المياة في كردستان	12
	الصندوق الكويتي للتنمية يشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الأفريقي	13
تحقيقـــات	الجاراللہ: علاقة الكويت بالأمم المتحدة نموذج للشراكة الاستراتيجية الفعّالة	14
	الكويت تقود قاطرة جهود المفوضية السامية للاجئين	16
	لورا فريجنتي: الكويت أحدث وأقوى شركائنا المانحين	18
	البلبيسي : الكويت رائدة في مجال إيصال المُساعدات الإنسانية	19
أيام دولية	يوم الملاريا العالمي	20
مقالات	اللاجئون والنازحون في عيون الصندوق الكويتي للتنمية	22
قالوا عن الصندوق	تغريدة من السفارة الأمريكية، وكلمة من سفير توغو، وسفير نيكاراغوا	24
إصدار جديد	إصدار جديد يوثق دور الصندوق في تحقيق التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية	25

لتعزيز التنسيق وتبادل المعلومات وزيادة التعاون الإنمائي

الصندوق الكويتي وقّع 3 مذكرات تفاهم مع وكالات تنموية في فرنسا وإيطاليا والنمسا

مدير عام الصندوق بالوكالة السيد وليد البحر أثناء توقيع مذكرة التفاهم

وقّع الصندوق الكويتي للتنمية ثلاث مذكرات تفاهم مع وكالات إنمائية في دول: فرنسا، وإيطاليا، والنمسا، تتعلق بالتنسيق وتبادل المعلومات وتعزيز التنمية في الدول النامية.

وقد تمّ توقيع المذكرات على هامش قيام معالي وزير خارجية دولة الكويت ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي للتنمية الشيخ سالم العبدالله الجابر الصباح، بجولة أوروبية شملت البلدان المذكورة، بالإضافة إلى جمهورية هنغاريا، رافقه فيها مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية بالوكالة السيد وليد شملان البحر، والوفد المصاحب لهما، وذلك لعقد لقاءات مع المسؤولين بهذه الدول لتعزيز وتوثيق العلاقات الثنائية التي تجمع الكويت والدول الصديقة وتنميتها في مختلف المجالات.

قام بتوقيع المذكرات الثلاث نيابة عن الصندوق الكويتي المدير العام بالوكالة السيد وليد شملان البحر، وعن الوكالة الفرنسية للتنمية نائب الرئيس التنفيذي السيد بيرتراند والكنر، في حين وقّع عن الوكالة الإيطالية للتنمية الرئيس التنفيذي والمدير العام السيد داريو سكانابيكو، وبالنيابة عن وكالة التنمية النمساوية المدير العام د. فريدريش شتيفت.

وبهذه المناسبة، قال البحر: "تهدف هذه المذكرات إلى إنشاء إطار للتعاون الفني والعمل المشترك بين دولة الكويت وهذه البلدان في مجالات: تمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية، والتنسيق الثنائي للاستجابة للأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية، وتبادل المعلومات والخبرات الفنية".

وأضاف البحر: "من المؤمل أن ينصب تعاون الأطراف على عدد من الأنشطة المُحددة التي تناسب أغراض كل مذكرة تفاهم، خصوصاً في البلدان النامية التي يتواجد فيها الطرفان"... وجاءت مذكرات التفاهم كالتالي:

• مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي مع الوكالة الفرنسية للتنمية:

تمتد هذه المذكرة لفترة 5 سنوات قابلة للتجديد، وتتلخص أهم مجالات التعاون الواردة فيها فيما يلي:

– تعزيز تبادل المعلومات والمعرفة للاستفادة من تجارب وموارد وخبرات كل طرف في مجالات: المعلومات عن العمليات وبرامج المساعدة التقنية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية المستدامة في البلدان الشريكة، مع مراعاة قضايا تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

– التشاور حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدعم الإنمائي والقضايا القطاعية ذات الاهتمام المشترك، وتنسيق العمليات والأنشطة في البلدان الشريكة، مع مراعاة آليات عمل ومبادئ كل طرف.

– تحديد المشاريع والبرامج المؤهلة للحصول على الدعم من الطرفين، إما في شكل تمويل موازي أو مُساعدة تقنية، مع تحديد قطاعات التدخل المشتركة، بما فيها قضايا تغير المناخ، مع التركيز على الدول النامية في قارتي آسيا وأفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط.

• مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي مع الوكالة الإيطالية للتنمية:

تسري هذه المذكرة لفترة 3 سنوات قابلة للتجديد، وتتلخص أهم مجالات التعاون الواردة فيها فيما يلي:

– تبادل المعلومات الاقتصادية والمالية والتجارية عن البلدان الشريكة والقطاعات ذات الأولوية، وتعزيز تبادل المعرفة للاستفادة من خبرة كل طرف وموارده وإمكانياته، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمشاريع المحتملة للدعم المشترك، من خلال التمويل الموازي وبرامج المُساعدات التقنية ذات الصلة بجهود القضاء على الفقر وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في البلدان النامية.

– تحديد المشاريع والبرامج المؤهلة للحصول على الدعم من الطرفين، إما في شكل تمويل موازي أو مُساعدة تقنية، مع تحديد قطاعات التدخل المشتركة، والتي تشمل على سبيل المثال لا الحصر: الزراعة والأمن الغذائي، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والتعليم والصحة، والطاقة النظيفة، والبنية التحتية المستدامة.

– التشاور حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدعم الإنمائي والقضايا القطاعية ذات الاهتمام المشترك، وتنسيق العمليات والأنشطة في البلدان الشريكة، وفق سياسات ومبادئ وآليات عمل كل طرف.

• مذكرة تفاهم للتعاون الإنمائي مع وكالة التنمية النمساوية:

تمتد لفترة 5 سنوات قابلة للتجديد، وتتلخص أهم مجالات التعاون الواردة فيها فيما يلي:

– تعزيز تبادل المعلومات والمعرفة للاستفادة من تجارب وموارد وخبرات كل طرف في مجالات: المعلومات عن العمليات وبرامج المُساعدة التقنية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنمية المستدامة في البلدان الشريكة، ودعم التعافي من الأزمات الإنسانية.

– التشاور حول سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدعم الإنمائي والقضايا القطاعية ذات الاهتمام المشترك، وتنسيق العمليات والأنشطة في البلدان الشريكة، مع مراعاة آليات العمل ومبادئ كل طرف.

– تحديد المشاريع والبرامج المؤهلة للحصول على الدعم من الطرفين، إما في شكل تمويل موازي أو مُساعدة تقنية، لدعم قطاعات التدخل المشتركة والدول ذات الأولوية، بما في ذلك قضايا تغير المناخ، والأمن الغذائي العالمي.

بدعم مالي سخي من "الصندوق الكويتي"

افتتاح مركز جديد لتسجيل ودعم اللاجئين السوريين في كردستان العراق

مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية السيد وليد البحر يكرم معالي وزير الداخلية السيد ربير أحمد

افتتحت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بالتعاون مع حكومة إقليم كردستان العراق، ووزارة الداخلية العراقية، بحضور القنصل العام الكويتي في مدينة أربيل السيد عثمان الداوود، وبدعم مالي سخي من الصندوق الكويتي للتنمية، مركز جديد لتسجيل ودعم اللاجئين السوريين في أربيل بإقليم كردستان العراق، حيث سيعمل المركز كمقر شامل لخدمات التسجيل والحماية للاجئين، ما يسمح للمفوضية بالحصول على بيانات حيوية تمكنها من إصدار وثائق اللجوء ودعم اللاجئين وفقاً لاحتياجاتهم الخاصة.

ومن خلال هذا المركز سيتمكن اللاجئون من الوصول إلى مكتب المعلومات للتعرّف على الخدمات الإنسانية المُتاحة، والحصول على المُساعدة القانونية، كما يُمكن للنساء والأطفال الناجين من العنف الحصول على خدمات نفسية واجتماعية مُتخصصة.

كما سيتمكن اللاجئون على الفور من تأمين تصاريح الإقامة الإنسانية الخاصة بهم، وهي الوثائق التي تقدمها السلطات لطالبي اللجوء واللاجئين لتنظيم أوضاعهم القانونية في إقليم كردستان العراق، والوصول إلى الخدمات العامة. ومن المتوقع أن يستفيد 24 ألف لاجئ شهرياً من كل هذه الخدمات التي يقدمها المركز.

شكر وتقدير

وبهذه المناسبة، قدّمت ممثلة المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الكويت السيدة نسرين الربيعان، الشكر للحكومة الكويتية والصندوق الكويتي للتنمية، لدورهما في

دعم النازحين واللاجئين في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحول العالم، لا سيما في مُواجهة الضغوطات والاحتياجات الإنسانية الناجمة عن الأزمة التي طال أمدها في سوريا واليمن، حيث عمل الصندوق الكويتي على تعزيز الجهود المشتركة لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة في ظل الأعداد التاريخية للاجئين والنازحين حول العالم، وذلك من خلال مشاريع البنية التحتية المستدامة في عدد من بلدان المنطقة.

شراكة استراتيجية

وفي كلمة بهذه المناسبة، أكد المدير العام للصندوق الكويتي للتنمية السيد وليد شملان البحر، أن افتتاح هذا المركز في بلدية "بحركة" يأتي تتويجاً للجهود المشتركة بين الصندوق الكويتي والمفوضية، من أجل تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات في مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق.

وقال البحر: "النزاعات والحروب تحدث أحياناً، وبكل أسف، عندها يضيع الأمن والأمان، وينتج عنها تعطل كافة مناحي الحياة، ويفقد الإنسان الغذاء والدواء، ويتفشى المرض، ويزداد الفقر والجوع. وللهروب من هذه الويلات تجد الشعوب نفسها أمام حتمية النزوح الى بلدان أخرى طلباً للسلامة والأمن، ولكن في معظم الأحيان دون معينات الحياة أو أساسيات العيش الكريم، وهنا يتجلى الجانب الإيجابي حينما يقف الإنسان مع أخيه الإنسان، ليُساهم في تخفيف الآثار السلبية لتلك الحروب والنزاعات".

واستطرد قائلاً: "نشهد اليوم إنجازاً آخر يُسطر في سجل عملنا المشترك في خدمة أشقائنا اللاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة، حيث نحتفل بإنجاز مشروع تحسين الأوضاع المعيشية وتوفير الخدمات في مخيمات اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق، من خلال توريد وتركيب حوالي 400 مصباح يعمل بالطاقة الشمسية لإنارة الطرقات في مجموعة من المخيمات في محافظة أربيل، يستفيد منها حوالي 31 ألف لاجئ، وكذلك مشروع توريد وتركيب شبكة توزيع مياه الشرب في مخيم "عربت" بمحافظة السليمانية، والذي يستفيد منه حوالي 9 آلاف لاجئ، وأخيراً بناء مركز تسجيل ودعم اللاجئين في بلدية "بحركة"، ويستفيد منه حوالي 160 ألف لاجئ، وتيسير سبل الوصول إلى الخدمات الاجتماعية في المخيمات، بما في ذلك الصحة والتعليم، وغيرهما من الخدمات الأساسية".

جـــون نيـكـــولاس: "الصـــنـــدوق الكويـتي" شريك موثوق ... ونتطلع إلى تطوير الشراكة معه

السيد:جون نيكولاس

ولمزيد من التوضيح عن أهمية المركز وأدواره، التقت مجلة "الصندوق" ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في العراق السيد جون نيكولاس بوز، وكان الحوار التالي:

• في عام 2020، تمّ توقيع عقد منحة بين مفوضية اللاجئين والصندوق الكويتي بقيمة 2.6 مليون دولار، لتمويل مشروع تطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية لمخيمات اللاجئين السوريين في شمال العراق. ما الذي تمّ تحقيقه في هذا المشروع حتى الآن؟

يُعتبر افتتاح مركز تسجيل اللاجئين السوريين في مدينة أربيل استكمالاً لهذا المشروع، وسوف يمكن هذا المركز اللاجئين من التسجيل في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والحصول على تصاريح الإقامة من السلطات الكردية، حيث تقوم المفوضية بتسجيل الاحتياجات المطلوبة للاجئين، في الوقت الذي تقوم فيه السلطات الكردية بإصدار تصاريح إقامة تضمن بقاء وإقامة اللاجئين السوريين بأمان في إقليم كردستان العراق.

وفي يوم من الأيام، عندما يعود السوريون إلى وطنهم بأمان وكرامة، سوف يتم تحويل مركز التسجيل هذا إلى مدرسة للأطفال الأكراد. لذا، نعد الصندوق الكويتي للتنمية بالاستمرار في المشاركة بمشاريع الاستثمار المستدام في الدول والمجتمعات التي يدعمها الصندوق.

• ما انطباعك عن مُشاركة الصندوق الكويتي في تعزيز أهداف وجهود المفوضية لمُساعدة اللاجئين؟

كان لقائي الأول بالصندوق الكويتي عندما كنت ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين باليمن، وقبل عامين أو ثلاث أعوام استفدنا من التمويل لعمل زيارة للملاجئ في اليمن، حيث كان يتواجد 4 ملايين مُشرَّد هناك بسبب النزاع، وكان هدفنا توفير ملجئ ومكان آمن للأسر، لتتمكن من استعادة واستمرار حياتها، وأن تتم حمايتهم من عوامل مختلفة، مثل الحرارة والعواصف الرملية، وأن يحظوا بالحياة الأسرية.

والآن، هنا في العراق مرة أخرى، يمكننا الاعتماد على الدعم الذي قدمه الصندوق الكويتي لتسجيل اللاجئين السوريين في إقليم كردستان العراق. وهذه المرة هي ليست عن المُشرَّدين داخلياً في بلادهم، إنما عن اللاجئين السوريين.

• ما التحديات والعقبات التي تواجه المفوضية حالياً، وكيف يمكن التغلب عليها؟

العالم لا يسير على ما يرام خلال هذه الفترة، ولدينا العديد من الأزمات، مثل أزمة أوكرانيا، وأزمة السودان، وفي الماضي كانت أزمة أفغانستان، وأزمة لاجئي" الروهينغا" في بنغلاديش، بالإضافة إلى كل ذلك، مازلنا نتعامل مع عواقب الصراع السوري، مع وجود العديد من السوريين المُشرَّدين الذين تمّ تشريدهم، سواء داخل سوريا أو في المنطقة ككل.

ومع حدوث زلزال مؤخراً في جنوب تركيا وشمال غرب سوريا، ازداد الأمر تعقيداً، وبات لدينا العديد من الأزمات في

ظل وجود تمويل قليل، كما أن الدعم من المانحين قليل أيضاً، ولهذا السبب، من المهم جداً أن نواصل الشراكة مع الصندوق الكويتي، لأنه شريك موثوق. ونتطلع إلى تطوير هذه الشراكة.

والمؤكد أن الصندوق الكويتي ليس مانحاً إنسانياً تقليدياً، بل أنه يواصل النظر في التطوّر الاقتصادي العربي على المدى البعيد، ومن ثم فإن الشراكة بين مفوضية اللاجئين والصندوق الكويتي تبين أننا يمكن فعلياً أن نجمع الرابط أو الاتصال المركزي بين المُساعدات الإنسانية والتنموية.

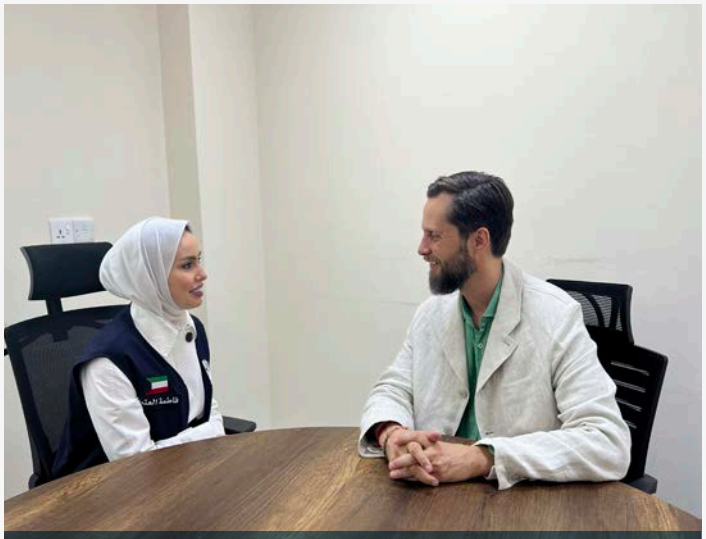

الزميلة فاطمة العتيبي تحاور السيد جون نيكولاس

غرفة الانتظار المخصصة للأطفال داخل المركز

نور خرينو..

الكويت لم تقصر يوماً في دعم "مفوضية اللاجئين"

الزميلة فاطمة العتيبي تحاور السيدة نور خرينو

في ذات الشأن، التقت مجلة "الصندوق" مسؤولة قسم التسجيل في مدينة أربيل بإقليم كردستان العراق السيدة، نور خرينو، وكان اللقاء الآتي:

• نوّد منكم أخبارنا عن أوضاع اللاجئين السوريين والنازحين داخلياً في إقليم كردستان العراق، من النواحي الأمنية، والمعيشية، والصحية، والتعليمية؟

أعمل منذ 5 سنوات بإقليم كردستان العراق، ومن خلال اطلاعي على الأوضاع طوال هذه المدة، يمكنني القول إن أوضاع إخواننا اللاجئين السوريين في الإقليم جيدة جداً من كافة النواحي، سواء الأمنية، أو الخدمات التعليمية، والخدمات الصحية، وهناك تسهيلات كبيرة من جانب دائرة الإقامات بالتعاون مع قوات الأمن الداخلي الكردية (الأسايش) في شأن إصدار الإقامات للاجئين.

• كيف ترون مُساهمات الصندوق الكويتي في دعم جهود حكومة إقليم كردستان العراق من أجل توفير الخدمات الأساسية للاجئين السوريين والنازحين داخلياً؟

بداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر لدولة الكويت، والصندوق الكويتي، على هذا الدعم السخي الذي قدموه حتى يتم إنجاز مشروع مركز التسجيل.

ولا شك أن مركز التسجيل الجديد في "أربيل" سيوفر الكثير من الخدمات بجانب خدمات التسجيل، مثل خدمات الحماية، وخدمات الإقامة للاجئين أو طالبي اللجوء في الإقليم، فهو

مركز متكامل يشمل جميع الخدمات التي تسهل حياة إخواننا اللاجئين.

وقد لمسنا فروقات كبيرة في عملية التسجيل بين المركز القديم والمركز الجديد، حيث يتضمن المركز الجديد مرافق حديثة، ويتميز بوجود مساحات واسعة لانتظار المراجعين تضمن لهم الراحة التامة خلال فترات انتظارهم، بالإضافة إلى غرف مقابلات أكثر، وهو ما يُساعد على خدمة عدد أكبر من اللاجئين في اليوم الواحد،

ويستطيع المبنى الجديد خدمة 200 عائلة من اللاجئين وطالبي اللجوء خلال اليوم الواحد.

• ما هي الخدمات التي توفرونها للاجئين؟

يُقدّم المركز للاجئين من ناحية التسجيل وثيقة اللاجئ أو طلب اللجوء، والتي تمكنهم من الحصول على الإقامة، وأيضاً يقدم خدمات الحماية من الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أو من شريك من شركائنا الاستراتيجيين، بالإضافة إلى ذلك يقدم المركز الخدمات والاستشارات القانونية.

• هل يمتد دوركم لمُساعدة اللاجئين في دخول المدارس؟

نعم، حيث إن وثيقة طلب اللجوء تمكن اللاجئين من دخول المدارس الحكومية، وأيضاً تمكنهم من الحصول على الرعاية الصحية التي يحتاجونها.

• هل من كلمة أخيرة؟

يسعدني في الختام أن أقدم الشكر لدولة الكويت الشقيقة على كل الدعم الذي قدمته ومازالت تقدمه للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولإخواننا اللاجئين وطالبي اللجوء، فلم تقصر الكويت يوماً في هذا الأمر، وبفضل دعمها المتواصل تمكنا من تقديم خدمات أفضل لجميع الأشخاص.

وفد "الصندوق الكويتي" زار مشروع إعادة تخزين وتوزيع المياه في كردستان

يتواصل العطاء الكويتي بمد يد العون والمُساعدة للاجئين السوريين في مختلف المناطق، حيث زار وفد من الصندوق الكويتي للتنمية مشروع إعادة تأهيل نظام تخزين وتوزيع المياه، للإسهام في تحسين الظروف المعيشية للاجئين السورين بمخيم "عربت" في إقليم كردستان شمال العراق، وذلك ضمن تعهدات دولة الكويت في مؤتمر بروكسل الثالث لتقديم العون الإنساني للاجئين السوريين.

ويهدف المشروع إلى زيادة سعة تخزين المياه من خلال تركيب مضخات تخزين إضافية، وتحسين نظام توزيع المياه، ويأتي تنفيذه ضمن اتفاقية سابقة للصندوق الكويتي مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قدّم الصندوق من خلالها منحة بقيمة 2.6 مليون دولار أمريكي.

وتأتي الزيارة ضمن دعوة الوفد لافتتاح مركز تسجيل اللاجئين في بلدية "بحركه" بإقليم كردستان شمال العراق، والذي يخدم 160 ألف لاجئ، حيث يأتي تنفيذ هذا المركز ضمن مشروع تحسين الظروف المعيشية وتوفير الخدمات في مخيمات اللاجئين السوريين.

وبهذه المناسبة، أكد مدير عام الصندوق الكويتي للتنمية السيد وليد شملان البحر "أن دولة الكويت دأبت منذ زمن بعيد على مد يد العون لكافة المنكوبين في مختلف بلدان العالم، لاسيما أشقاءنا اللاجئين السوريين، للحد من معاناة المتضررين الأبرياء، وتوفير المُساعدات الإنسانية الطارئة، والمساهمة في تأمين الحياة الكريمة لهم".

وتفقد أعضاء الوفد خلال زيارتهم للمخيم أوضاع اللاجئين، والتقوا بعدد من السكان، حيث أوضح حامد خليل من الجمهورية العربية السورية، أنه وصل مع عائلته إلى المخيم في عام 2013، وكانوا لا يملكون شيئاً، ثم بدأ بالعمل كعامل لمجاراة أمور الحياة الصعبة، وقرر بعدها استثمار تعليمه، كونه حاصلاً على هندسة كهربائية، ليصبح معلماً في المدرسة، بالإضافة إلى ذلك خصص جانباً من منزله لتصليح الأدوات الكهربائية، ليُساعده هذا الاستثمار على بناء منزله والإنفاق على عائلته".

ومن جانبه، أعرب مدير مخيم "عربت" السيد، بايان سلام عن سعادته بزيارة الوفد، وقدم لهم شرحاً موجزاً عن المخيم ومرافقه، كما استعرض أهم احتياجاته، مبيناً أن المخيم يضم أكثر من 9000 لاجئ، ممن يلزمهم تأمين العديد من المستلزمات الضرورية.

وفي ختام الزيارة، كرّم البحر مدير المخيم السيد بايان سلام، ومدير مشروع المياه السيد مروان عمر، تقديراً للجهود التي يبذلونها من أجل تخفيف معاناة اللاجئين.

الصندوق الكويتي للتنمية يشارك في الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الأفريقي

تحت رعاية فخامة الرئيس/ عبدالفتاح السيسي - رئيس جمهورية مصر العربية، شارك الصندوق الكويتي للتنمية في "الاجتماعات السنوية لمجموعة بنك التنمية الأفريقي" المنعقدة في جمهورية مصر العربية ممثلة في مجموعة بنك التنمية الأفريقي، حيث انطلقت أعمال الاجتماع السنوي الثامن والخمسون لمجلس محافظي البنك والاجتماعات التاسعة والأربعين لمجلس محافظي صندوق التنمية الأفريقي في مدينة شرم الشيخ في الفترة ما بين 22 إلى 26 مايو 2022.

ويتمثل موضوع الاجتماعات السنوية لعام 2023 في "تعبئة تمويل القطاع الخاص للمناخ والنمو الأخضر في أفريقيا"، ليكون إطارًا لمحافظي مجموعة البنك من أجل تبادل خبراتهم في تحفيز التمويل الخاص محليًا ودوليًا، وتسخير رأس المال الطبيعي لسد فجوة تمويل المناخ وتعزيز الانتقال نحو النمو الأخضر في أفريقيا.

شارك في الاجتماعات المدير العام بالوكالة السيد/ وليد شملان البحر والمحافظ المناوب لدولة الكويت ووفد الصندوق المرافق.

تواصل جهودها في دعم قضايا التنمية عالمياً دون تمييز

الجارالله: علاقة الكويت بالأمم المتحدة نموذج للشراكة الاستراتيجية الفعّالة

عبد العزيز الجار الله

احتفال ذكرى انضمام الكويت للأمم المتحدة

الكويت تنتهج سياسة متزنة ترتكز على أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة

يُعتبر يوم الرابع عشر من مايو عام 1963 يوماً استثنائياً في تاريخ دولة الكويت، ففي ذلك اليوم انضمت إلى منظمة الأمم المتحدة، بعد صدور القرار رقم (1872) بقبولها في هذا الكيان الدولي، لتصبح العضو الـ 111 في المنظمة.

وهذا العام تحتفل الكويت بالذكرى الـ 60 لانضمامها إلى الأمم المتحدة، لتواصل مساعيها وجهودها نحو تحقيق السلام والأمن، والتنمية الدولية، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، ومد يد المُساعدة إلى الدول المحتاجة والمنكوبة، منذ قبولها عضواً في المنظمة.

ومع حلول هذه الذكرى تتجدد معاني الرسالة الإنسانية التي تبذلها دولة الكويت، والتزامها الحقيقي من أجل مساندة وبناء مستقبل أفضل للإنسان أياً كان، وفي أحلك الظروف والأزمات.

دعم العمل الإنساني

وبهذه المناسبة، قال المدير العام للصندوق الكويتي بالوكالة السيد وليد شملان البحر، إن دولة الكويت منذ استقلالها وانضمامها إلى منظمة الأمم المتحدة سنَّت لها نهجاً ثابتاً في سياستها الخارجية، ارتكز بشكل أساسي على تعزيز التعاون الوثيق مع شركائها في التنمية، لدعم جهود المجتمع الدولي في تحقيق الأهداف الإنمائية للدول العربية والدول النامية الأخرى ومساعدتها على تجاوز التداعيات الاقتصادية، بما يخدم مصالح الكويت الوطنية ويعزّز مكانتها في المجتمع الدولي، حيث قدّم الصندوق الكويتي القروض والمنح والمُساعدات الفنية لأكثر من مائة دولة، وفى مناطق جغرافية مُختلفة، ودون تمييز على أساس دين أو لغة أو قومية أو أجندات سياسية، وهو ما أثمر عن 1012 مشروعاً تنموياً مستداماً.

وأكد البحر أنه في إطار دعم العمل الإنساني على المستويين الإقليمي والدولي، ساهمت الجهود التي يبذلها الصندوق

الكويتي للتنمية بالشراكة مع منظمات الأمم المتحدة في تعزيز قدرة البلدان على التنمية، وانعكس ذلك بشكل إيجابي وعميق على مختلف القطاعات من خلال إسهامات مع كل من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الأغذية والزراعة (فاو)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومنظمة الصحة العالمية، إضافة إلى صندوق الأمم المتحدة للطفولة، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث.

احتفال

واحتفالاً بالذكرى الـ 60 لانضمام الكويت إلى الأمم المتحدة، أقام الوفد الكويتي الدائم لدى الأمم المتحدة حفلاً بحضور حشد كبير من المسؤولين الأمميين والسفراء والدبلوماسيين من الدول العربية والإسلامية والأجنبية.

وأعرب وزير الخارجية الشيخ سالم العبدالله الجابر الصباح، في رسالة مُتلفزة بثت في قاعة الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المناسبة "بالإنجازات التي تحققت على مدى العقود الستة الماضية من هذه الشراكة التاريخية على المستويين الإقليمي والدولي، لاسيما تلك المُتعلقة بالركائز الأساسية الثلاث للأمم المتحدة، وهي: السلم والأمن الدوليين، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان".

شراكة وثيقة

من جانبه، قال مندوب دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة السفير طارق البناي في كلمة أمام الحضور أن ما يربط الطرفين هو شراكة وثيقة، وتعاون وتنسيق رفيعين يمتدان عبر العقود الستة في المجالات المختلفة.

وشدّد السفير البناي على دعم دولة الكويت للأمم المتحدة في مساعيها الخيرة حول العالم، والتزامها القوي بميثاق الأمم المتحدة الذي يُشكّل نبراساً للعمل الدولي مُتعدد الأطراف.

صوت العقل

من ناحيته، قال رئيس الدورة العادية السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة السيد تشابا كوروشي، أن دولة الكويت على الرغم من صغر مساحتها، لكنها تفكر بشكل كبير وتظهر التزاماً قوياً للتحوّل إلى المستقبل من خلال رؤيتها التنموية لعام 2035، وهي معروفة في المجال الديبلوماسي وتتميز علاقة الكويت بمنظمة الأمم المتحدة بأنها نموذجاً

ذكرى انضمام الكويت للأمم المتحدة في نيويورك

للشراكة الفعالة والعلاقات الاستراتيجية والعمل المشترك في مجالات متعددة، بما في ذلك الجوانب الإنسانية والتنموية وجهود الوساطة وبناء السلام وحفظ السلم والأمن العالمي. تسعى الكويت لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز التعاون الدولي، وتلعب دورًا محوريًا بوصفها مقرًا للعديد من المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. منذ انضمامها في 1963، تتبع الكويت سياسة متزنة وعقلانية تستند إلى أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

خلال عضويتها في الأمم المتحدة على مدى ستة عقود، تعهدت الكويت بدعم الجهود الدولية للحفاظ على السلم والأمن العالميين. تستمر الكويت في بذل جهودها لدعم قضايا التنمية في الدول النامية وتقديم المساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ، سواء كانت كوارث طبيعية أو نتيجة النزاعات. تحظى الكويت بتكريم الأمم المتحدة كمركز للعمل الإنساني، وتستضيف العديد من الهيئات والوكالات التابعة للأمم المتحدة. حالياً، تستضيف الكويت بعثتين سياسيتين للأمم المتحدة، وهما: بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في العراق (UNAMI) وبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان (UNAMA).

وزير الخارجية الأمريكي أكد أنها أكبر المانحين في منطقة الشرق الأوسط

الكويت تقود قاطرة جهود المفوضية السامية للاجئين

على مدى العقود الماضية رسَّخت الكويت مكانتها في العمل الإنساني من خلال الحملات الإغاثية والمبادرات الإنسانية التي تُطلقها لنصرة الشعوب المحتاجة ومُساعدة اللاجئين في شتى بقاع الأرض، وكذلك عبر الأدوار المُهمة التي تقوم بها الجمعيات الكويتية والهيئات الخيرية في إيصال المُساعدات الإغاثية للدول المنكوبة.

واستمراراً لهذه الجهود الإنسانية، نظّمت المؤسسة الكويتية – الأميركية حفل عشائها السنوي، لدعم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وعملها المؤثر في جميع أنحاء العالم، والذي تقيمه حرم وزير الخارجية الكويتي، الشيخة ريما الصباح.

ركَّزت المؤسسة في حفلها السنوي هذا العام على أزمة اللاجئين العالمية، إذ إن أكثر من 100 مليون شخص حول العالم فروا من منازلهم، وهو أعلى رقم يتم تسجيله على الإطلاق.

إشادة دولية

وفي كلمته خلال المناسبة، أكد وزير الخارجية الأمريكي السيد أنتوني بلينكن أن "دولة الكويت تقود قاطرة جهود المفوضية السامية للاجئين، مع استمرارها في دعم الجهود الإنسانية حول العالم، وباعتبارها أيضاً أكبر المانحين في منطقة الشرق الأوسط".

وأشاد بلينكن بدور الشيخة ريما الاستثنائي، وريادتها في جمع أكثر من 20 مليون دولار منذ تأسيس المؤسسة وترؤسها حفلات العشاء السنوية للمؤسسة، مبيناً أن "هذا الحفل يؤكد أن دعم اللاجئين هو تحدّ لا يمكننا حله بمفردنا، فنحن بحاجة مستمرة إلى شركاء، ونحتاج إلى شركاء في جميع المجالات، ولهذا نحن ممتنون لشراكتنا مع الكويت في هذا المسعى".

شكر وتقدير

من جهتها، أعربت الشيخة ريما الصباح عن شكرها وتقديرها الخاص للشخصيات المرموقة التي حضرت الحفل، ولكل الداعمين والمتبرعين، مُشيدة بدور المفوض السامي لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، وفريقه على ما يقدمونه لمساعدة ملايين الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة للمساعدة.

وأكدت الشيخة ريما أنه بفضل سخاء المانحين تمّ مرة أخرى النجاح في جمع نحو مليون دولار لمفوضية اللاجئين.

دور حيوي

من جانبه، شدّد وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم العبدالله الجابر الصباح على الدور الحيوي لمفوضية اللاجئين وندائها العاجل للتحرك.

وقال الشيخ سالم الصباح، إن الكويت فخورة بكونها من الداعمين للمفوضية منذ فترة طويلة، حيث بلغت مُساهماتها خلال السنوات العشر الماضية ما يقارب من نصف مليار دولار أميركي، مضيفاً أن ذلك "جعل الكويت أكبر مانح للمفوضية في المنطقة".

على مدى العقود الماضية رسَّخت الكويت مكانتها في العمل الإنساني من خلال الحملات الإغاثية والمبادرات الإنسانية التي تُطلقها لنصرة الشعوب المحتاجة ومُساعدة اللاجئين في شتى بقاع الأرض، وكذلك عبر الأدوار المُهمة التي تقوم بها الجمعيات الكويتية والهيئات الخيرية في إيصال المُساعدات الإغاثية للدول المنكوبة.

ركَّزت المؤسسة في حفلها السنوي هذا العام على أزمة اللاجئين العالمية، إذ إن أكثر من 100 مليون شخص حول العالم فروا من منازلهم، وهو أعلى رقم يتم تسجيله على الإطلاق.

نصف مليار دولار مساهمات الكويت للمفوضية خلال الـ 10 سنوات الماضية

أكثر من 100 مليون شخص حول العالم فروا من منازلهم ... أعلى رقم يتم تسجيله

غوتيريش: الكويت رمز الحكمة والتضامن وبناء الجسور وتحمل رسالة السلام

وأضاف أن الأموال الكويتية ساهمت في توفير المُساعدات الإنسانية الطارئة والحماية لملايين الرجال والنساء والأطفال في جميع أنحاء العالم، لافتاً إلى أن الكويت تُقدّم في هذه الأثناء المُساعدة للسودان وأوكرانيا.

واعتبر أن "هذا الالتزام العميق من جانب الكويت لم يأتِ من محض الصدفة، وإنما من روح الإنسانية المحفورة في تاريخ وروح وقيم الكويتيين جميعاً".

وأكد وزير الخارجية من جهة أخرى أن العلاقة بين الكويت والولايات المتحدة قوية اليوم كما كانت في أي وقت مضى، مشيراً إلى أن البلدين يعملان ضمن السعي المشترك لتحقيق السلام والاستقرار العالميين، والالتزام القوي بالنظام الدولي القائم على القواعد المتعارف عليها.

رمز الحكمة والتضامن

وأشاد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش بدور الكويت باعتبارها "رمز الحكمة والتضامن وبناء الجسور وتحمل رسالة السلام"، مؤكداً أنه سيظل يتذكر سخاء الكويت حكومة وشعباً، ولن ينساه أبداً.

حشد من الشخصيات

وقد شاركت في الحفل شخصيات سياسية مهمة يتقدمهم الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، ووزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح، ونظيره الأمريكي أنتوني بلينكن، ووزيرة التجارة الأمريكية جينا ريموندو، إلى جانب السيدة الأولى حرم الرئيس الأمريكي جيل بايدن، وسفيرة النوايا الحسنة الممثلة كايت بلانشيت.

لورا فريجنتي

الرئيس التنفيذي للشراكة العالمية للتعليم السيدة لورا فريجنتي:

الكويت أحدث وأقوى شركائنا المانحين

تقوم رؤية منظمة الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) على "ضمان التعليم الجيد المُنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلُّم مدى الحياة للجميع".

ولتحقيق هذه الرؤية، فإن رسالة المنظمة تعتمد على "حشد الجهود العالمية والوطنية للإسهام في توفير التعليم والتعلُّم للجميع على نحو يتسم بالإنصاف والجودة، وذلك من خلال إقامة شراكة شاملة للجميع، والتركيز على أنظمة التعليم الفاعلة، وزيادة التمويل".

حشد التمويل

ومن أجل تحقيق هذه الرؤية والرسالة، قام الرئيس التنفيذي للشراكة العالمية للتعليم السيدة لورا فريجنتي، بجولة خليجية بدأتها من دولة الكويت، واستمرت لمدة 11 يوماً، لإجراء مباحثات رفيعة المستوى من أجل حشد التمويل بهدف المُساهمة في الحد من تداعيات أزمة التعليم في الدول ذات الدخل المنخفض.

وأشادت فريجنتي، في تصريحات صحفية بمساهمة الكويت كواحدة من الدول المانحة للشراكة العالمية للتعليم في العام 2021، حيث تعهدت بتقديم مبلغ 30 مليون دولار أمريكي، كما أشادت بتوسيع الكويت للاستثمارات في قطاع التعليم، آملة لتنويع الاقتصادات وتعزيز المجتمعات المسالمة والمزدهرة.

التركيز على التعليم ومُعالجة القضايا الحاسمة

و أوضحت أن "رؤية الكويت 2035" تركز بقوة على التعليم كمحفز للتنويع الاقتصادي، والنمو المستدام، والتقدم الاجتماعي، من خلال إعداد الشباب بالمهارات الأساسية للوظائف المستقبلية و لتلبية احتياجات الدولة للتنمية. وعن تقييمها لمستوى التعليم في الكويت، قالت فريجنتي إن "الكويت انخرطت في برنامج تحديث يُعالج القضايا الحاسمة في نظام التعليم فيها، بما في ذلك إصلاح المناهج، وتطوير أنظمة التقييم الوطنية، وتحسين القيادة المدرسية، وإنشاء معايير مهنية. والعالم الآن بحاجة إلى المزيد من الشراكات، مثل شراكتنا مع الكويت، لضمان حصول أي دولة تسعى إلى زيادة الاستثمار في التعليم على مبلغ ونوع التمويل الذي تحتاجه، لتمكين المزيد من الفتيات والفتيان من الوصول وتطوير تعلمهم".

تكثيف المشاركات

وحول دور الدول العربية الرائدة في تطوير عملية التعليم بالبلدان منخفضة الدخل، أكدت أنه مع تصاعد الاحتياجات التعليمية في أعقاب جائحة فيروس "كورونا" المستجد، والتحديات الاقتصادية، فإن دول الخليج تسعى لتكثيف مشاركتها في جهود التعليم العالمية، من خلال التمويل والقيادة السياسية في المعالم الدولية الرئيسية، مثل مؤتمر الأطراف بشأن التغير المناخي (COP28) القادم، الذي تستضيفه دولة الإمارات العربية المتحدة.

وقد أصبحت دولة الكويت والمملكة العربية السعودية دولتين مانحتين جديدتين للشراكة العالمية للتعليم، وهما بذلك وضعتا الأساس للتعاون والاستثمار على المدى البعيد، وتسعى باقي دول الخليج لمُواجهة قضية التعليم وتأهيل الشباب للمستقبل، حيث ارتفعت البطالة بين الشباب إلى 25%, بينما وصلت البطالة بين الشابات إلى 40%. إن تداعيات جائحة فيروس كورونا تسببت في تفاقم المشكلة أكثر، لذلك إهمال محنة التعليم في جميع أنحاء العالم سيُدين جيلاً، ويتركنا في مواجهة عواقب وخيمة.

واختتمت فريجنتي تصريحاتها بالحديث عن عملها في مجال التنمية الدولية، قائلة: "انضممت إلى الشراكة العالمية للتعليم في وقت محوري، عندما تفاقمت أزمة التعليم وتزايدت خسائره وارتفعت الصعوبات الاقتصادية، وأيضاً عندما تحركت أولويات ميزانية المانحين والبلدان في الاتجاه الخاطئ، لأن التعليم هو المعادل الكبير ولا يمكن نسيانه، والأفراد المتعلمون هم أفضل فرصة لبلادهم لتقوية رأسمالها البشري.

الجدير ذكره أن الشراكة العالمية من أجل التعليم (GPE) هي منظمة دولية تركز على إشراك جميع الأطفال في التعليم الجيد وفي أفقر بلدان العالم. وتعمل المنظمة مع الجهات المانحة والبلدان النامية والمنظمات الدولية والمؤسسات والقطاع الخاص ومنظمات المعلمين ومنظمات المجتمع المدني.

أشاد بجهودها في تخفيف معاناة المنكوبين والمحتاجين

البلبيسي : الكويت رائدة في مجال إيصال المُساعدات الإنسانية

أكد مدير المكتب الإقليمي للمنظمة الدولية للهجرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا السيد عثمان البلبيسي، أن دولة الكويت رائدة في مجال إيصال المُساعدات الإنسانية في شتى بقاع العالم، وتبذل كل جهودها لتخفيف معاناة المنكوبين والمحتاجين.

وأشاد البلبيسي خلال لقائه رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الأحمر الكويتي الدكتور هلال الساير، بالجهود المتواصلة التي تقدمها الكويت لدعم القضايا الإنسانية والإغاثية، ودعم منظمة الأمم المتحدة وهيئاتها الإنسانية.

وأوضح البلبيسي في تصريحات صحافية أنه تمّ خلال اللقاء الاطلاع على جهود الجمعية في المجال الإغاثي والإنساني، والتباحث معها في سبيل تعزيز التعاون بين الجانبين، مؤكداً على أهمية التنسيق وتوحيد الجهود المتاحة لخدمة الإنسانية.

وثمن الجهود المقدمة من الجمعية، ودورها البارز في المجال الإنساني الذي ساهم بتقديم حياة أفضل للمحتاجين والمتضررين حول العالم عبر إنشاء مشاريعها التنموية والإغاثية، معرباً عن تطلعه إلى استمرار التعاون مع الهلال الأحمر كشريك رئيسي في العمل الإنساني.

من ناحيته، أكد الدكتور هلال الساير نهج الكويت الثابت في تعزيز العمل الإنساني حول العالم، مشيداً بالدور المحوري لمنظمة الهجرة وإسهاماتها على المستوى الدولي.

وشدَّد الساير على أهمية تنسيق التعاون بين الجانبين، مبيناً أنه استعرض خلال اللقاء أهم الأعمال والمشاريع الإنسانية الكويتية، وحملات الكويت الإغاثية في مختلف دول العالم.

يوم الملاريا العالمي

25 أبريل

أعلن الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية أن حجم مساهماته في دعم المؤسسات الأممية والبرامج الدولية المعنية بمكافحة الملاريا والأمراض المدارية المهمشة والأوبئة حول العالم بلغ نحو 4.76 ملايين دينار حتى أبريل الحالي. وأوضح الصندوق، في بيان صحافي، بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الملاريا، أن مساهماته في دعم جهود وبرامج منظمة الصحة العالمية بلغت 2.2 مليون دينار، بالإضافة الى دعم بمبلغ 1.5 مليون دينار لجهود الصندوق العالمي في مكافحة أمراض الإيدز والملاريا والسل. وأشار إلى أن دعم جهود مركز «كارتر» الأميركي، المختص في المساعدة على تحسين نوعية الحياة للناس، بنحو 699 ألف دينار، علاوة على 304 آلاف دينار لدعم جهود منظمة التحالف العالمي للقاحات والتطعيم (جافي). وذكر أن الصندوق الكويتي يدعم برنامج الشراكة لأجل مكافحة مرض الملاريا منذ تأسيسه عام 2008 تحت إشراف منظمة الصحة العالمية، والذي يهدف إلى التنسيق بين الجهات التمويلية الدولية للإسراع في مكافحة المرض على مستوى العالم، إضافة إلى تمويل برنامج الصندوق العالمي لمكافحة أمراض الإيدز والسل الذي أسس عام 2002. يذكر أن مساهمات الكويتي للتنمية في مجال مكافحة الأمراض تعود إلى سبعينيات القرن الماضي، حيث ساهم في تمويل برامج مكافحة وباء عمى النهر (الأول والثاني). كما يسهم الصندوق نيابة عن دولة الكويت في عدد من المؤسسات والهيئات التي تعمل في مجالات تتعلق بالصحة ومكافحة الأمراض مثل صندوق أمراض المناطق المدارية، وبرنامج مكافحة الديدان

الطفيلية (دودة غينيا)، وبرنامج الشراكة لأجل مكافحة مرض الملاريا، والبرنامج القومي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود، إضافة إلى الصندوق العالمي لمكافحة أمراض الإيدز والملاريا والسل. ويعد اليوم العالمي لمكافحة الملاريا، الذي يصادف 25 أبريل من كل عام، مناسبة لإبراز الحاجة إلى الاستثمار والالتزام السياسي المستمر للوقاية من الملاريا ومكافحتها، وتم تأسيسه من قبل الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية خلال جمعية الصحة العالمية عام 2007.

من مساهمات الصندوق في تحقيق أهداف التنمية المستدامة ومساعدة الدول النامية بمجالات مختلفة أبرزها الصحية والاجتماعية بالإضافة إلى مساندته في دعم المؤسسات الأممية و البرامج الدولية المعنية بمكافحة الملاريا والأمراض . ساهم الصندوق الكويتي للتنمية بمبلغ 4.76 ملايين دك حتى أبريل2023. بالإضافة إلى دعمه لبرنامج الشراكة لأجل مكافحة مرض الملاريا منذ تأسيسه في عام 2008 تحت إشراف منظمة الصحة العالمية.

اللاجئون والنازحون في عيون الصندوق الكويتي للتنمية

بقلم عبدالعزيز الخرجي
إعلامي مساعد في
الصندوق الكويتي للتنمية

ما بين تشتُّت وتغرُّب وعدم استقرار وسط ظروف معيشية يصعب على الإنسان تحملها، يقضي اللاجئون بمختلف هوياتهم وخلفياتهم الدينية والعرقية سنوات عمرهم آملين العودة لأوطانهم بأسرع وقت، فيترعرع الصغار بلا وطن، وتعيش الأسر بلا سكن، ويقضي الناس أياماً بلا أمن وأمان.

إن من أبسط حقوق الإنسان هي العيش في أمان، والحصول على سُبُل الحياة الكريمة، مثل: الطعام، والماء النظيف، والرعاية السكنية والصحية، يضاف إلى ذلك المُعاملة بكرامة. ويجب ألا تزول هذه الحقوق، إذا أصبح الإنسان لاجئاً.

ولإيمانها بهذه المبادئ، وقضية اللاجئين، كانت ولا زالت دولة الكويت سبّاقة في دعم وتبني القضايا والمبادرات الإنسانية وإغاثة ملايين اللاجئين والنازحين حول العالم، وذلك بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المعنية بشؤون اللاجئين وحقوق الإنسان.

وقد توّجت جهودها في هذا الشأن بتسميتها "مركزاً للعمل الإنساني" من قبل منظمة الأمم المتحدة في عام 2015، وتسمية الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – طيب الله ثراه، "قائداً للعمل الإنساني".

وتماشياً مع سياسة دولة الكويت الخارجية في هذا الشأن، والمبنية على عون وإغاثة اللاجئين والنازحين دون تمييز أو تفرقة، يأتي دور الصندوق الكويتي للتنمية الذي لا يدخر جهداً في تقديم الدعم والمُساعدات للاجئين في شتى بقاع الأرض.

وفي ظل جهود الصندوق الكويتي المبذولة لمُساعدة اللاجئين والنازحين وتوفير سُبُل العيش الكريم لهم، ارتبط الصندوق بالشراكة والتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط (UNRWA)، بالإضافة إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، وغيرها من المنظمات والهيئات الدولية.

ويتعاون الصندوق مع هذه المنظمات في مُساعدة لاجئي سوريا واليمن وميانمار وغيرها من الدول، كما أنه يتم دعم الدول المستضيفة لهؤلاء اللاجئين حتى تستطيع مُساعدتهم على التكيف مع الأوضاع الاستثنائية التي يمرون بها خارج أوطانهم.

ويعتبر مشروع تحسين البنية التحتية والأحوال المعيشية في مخيمات اللاجئين السوريين بإقليم كردستان العراق أحد أبرز المشاريع التي تمّ تنفيذها بالشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، حيث تضمن إنشاء مركز تسجيل اللاجئين بالإقليم، لتسهيل حصولهم على الخدمات الأساسية.

وقد ساهم الصندوق بتقديم منحة مقدارها 2.6 مليون دولار أمريكي لتنفيذ هذا المشروع الذي يخدم ما يقارب 160 ألف لاجئ.

وأبدت المفوضية فخرها واعتزازها بالشراكة مع الصندوق الكويتي، والتي تكلَّلت بإنشاء هذا المشروع ومشاريع أخرى، معربة عن أملها في أن يتواصل هذا التعاون المبني على الاستثمار طويل المدى، والذي يوفّر الحياة الكريمة للمنكوبين.

وفي سياقٍ متصل، قام الصندوق بالتعاون مع وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأوسط، بتمويل عدة مشاريع في قطاع غزة، تشمل عدد من المدارس للأطفال، بالإضافة إلى تمويل خدمات الرعاية الصحية وتغطية نفقات علاج الأفراد.

وتوفّر هذه الرعاية الطبية العلاج المجاني لعدد 2936 مريضاً يعانون من أمراض: السرطان، والقلب والأوعية الدموية، والحروق، والعناية المركزة، فضلاً عن الخدمات التخصصية الأخرى. وعلاوةً على ذلك، قام الصندوق مؤخراً بتقديم منحة قدرها 20 مليون دولار أمريكي لدعم أنشطة الوكالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ومن ناحية أخرى، تعاون الصندوق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) بتمويل خطتها الإستراتيجية، والتي تهدف لتوفير المياه النظيفة والصحية لمخيمات اللاجئين والنازحين والمجتمعات المستضيفة لهم. كما أنه تعاون أيضاً مع المنظمة في تمويل مشروع دعم الأمهات وحديثي الولادة في المناطق المتضررة من النزاع في اليمن، حيث يساهم هذا المشروع في الحد من وفيات الأمهات والأطفال حديثي الولادة بسبب سوء الخدمات الصحية وعدم توفّر الغذاء المناسب، وذلك من خلال تحسين المرافق والخدمات الصحية لتلك الفئة في عدد من المحافظات اليمنية.

وانسجاماً مع سياسة دولة الكويت الخارجية في مُساعدة المحتاجين حول العالم دون استثناء، وضع الصندوق الكويتي هدفه، وهو مُساعدة الدول الشقيقة والصديقة النامية اقتصادياً واجتماعياً. وتعتبر مجتمعات اللاجئين والنازحين جزءاً لا يتجزأ من الفئات المحتاجة لمساعدة واهتمام المجتمع الدولي.

ومن الجدير بالذكر أن الصندوق قدّم حوالي 106 منح بقيمة إجمالية ضخمة بلغت ما يقارب 1.3 مليار دولار أمريكي. ويدل هذا على اهتمام دولة الكويت ممثلة في الصندوق الكويتي للتنمية بتلبية نداءات الإنسانية حول العالم.

تغريدة للصندوق من السفارة الأمريكية

"إن أمريكا ممتنة لمساهمات الكويت الإنسانية السخية لدعم المجتمعات الأكثر احتياجا حول العالم .فقد التقى مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون السكان و الاجئين والهجرة سكوت تيرنر مع @MOFAKuwait و @KuwaitFund لاستكشاف سبل تعزيز التعاون بين @StatePRM و الكويت في مجال ترتيب أولويات دعمها الانساني".

سفير توغو مودِّعاً:
سأفتقد كل شيء في الكويت

أكد عميد السلك الديبلوماسي الأفريقي سفير جمهورية توغو لدى البلاد السيد محمد سعد أورو، أن الكويت ساهمت من خلال الصندوق الكويتي للتنمية في تمويل العديد من الاستثمارات في توغو، مبيناً أن هذه الاستثمارات تركزت في البنية التحتية وتمويل المشاريع الصغيرة للفئات السكانية الضعيفة عن طريق الصندوق الوطني للتمويل الشامل وتنفيذ من قبل الصندوق الكويتي.

وأوضح أن هذا التعاون انعكس على تطوير العلاقات بشكل ملحوظ بين البلدين، وبالأخص بعد افتتاح سفارة جمهورية توغو في الكويت

سفير نيكاراغوا:
الكويتيون يدخلون بلادنا بلا تأشيرة

أكد سفير جمهورية نيكاراغوا لدى الكويت السيد محمد لاشتر، أن الكويت هي الدولة العربية والخليجية الوحيدة التي افتتحت نيكاراغوا سفارة لها فيها.

وأشاد بحجم التعاون بين البلدين، والذي تمثل في بناء أكبر مستشفى في "تشيناندیغا" بالتعاون مع الصندوق الكويتي للتنمية، لافتاً إلى أن الصندوق الكويتي ساهم أيضاً بمشاريع أخرى في الطرق والجسور.

إصدار جديد يوثق دور الصندوق في تحقيق التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية

بقلم د. عبد الرضا بهمن
مستشار أول هندسي في
الصندوق الكويتي للتنمية

صدر حديثا عن الصندوق الكويتي للتنمية كتاب للمستشار الهندسي الدكتور عبدالرضا بهمن بعنوان "الصندوق الكويتي للتنمية ودوره في تحقيق التنمية الزراعية والريفية في الدول النامية" والذي يوثق مسيرة ونشاط الصندوق الكويتي منذ تأسيسه في دعم المشاريع الزراعية والريفية في الدول النامية، والتي تؤثر مباشرة على حياة الملايين من سكان تلك الدول خاصة وإن التنمية البشرية تحظى باهتمام سياسة الصندوق التنموية.

ويبين الكتاب دور الصندوق وعلاقاته التعاونية مع مؤسسات ووكالات التنمية الإقليمية والدولية والمشاركة لأجل دعم التنمية في العالم، حيث تحظى فكرة المعونات والمساعدات التنموية اهتماما كبيرا من قبل العديد من المؤسسات حول العالم في تمويل التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن كونها تقوم بتوطيد العلاقات بين الدول، لتحقيق التنمية وتخفيض معدلات الفقر ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

كما يتطرق الكتاب بإيجاز الى مفهوم الأمن الغذائي حسب إحصائيات وأرقام صادرة من جهات دولية، منها منظمة الأغذية والزراعة التي تبين ان ما يقرب من 900 مليون شخص حول العالم يعانون من نقص في الحصول على كميات من الغذاء تغطي الاحتياجات الدنيا من الطاقة.

علاوة على ذلك، يذكر الكتاب مشاريع الصندوق التنموية في البلدان النامية، منها مشاريع التنمية الريفية المتكاملة التي تشمل عدة عناصر منها زراعية بشقيها النباتي والحيواني، والطرق الريفية، وتوفير مياه الشرب، وانشاء المراكز الصحية والتعليمية وأخرى، مشيرا الى ان تلك المشاريع حققت العديد من المنافع كزيادة فرص العمل وارتفاع الدخول المادية للأسر لتحسين أوضاعها المعيشية، والتخفيف من حدة الفقر، وكذلك الحد من هجرة السكان من الأرياف الى المدن الرئيسية.

حامد خليل

لاجئ في مخيم عربت في السليمانية

أنهى تعليمه كمهندس كهربائي ولم تتيح له الفرصة لإكمال الدراسات العليا في الجمهورية العربية السورية، استثمر تعليمه في العمل لتصليح الأجهزة الكهربائية في المخيم ويعمل في أحد مدارس المخيم لتعليم اللاجئين.

الصندوق الكويتي للتنمية
Kuwait Fund

KuwaitFund KuwaitFundOfficial

www.kuwait-fund.org